وامام عقبات كهذه كان النظام المصري امام خيارين : اما الانفراد بحل على الجبهة المصرية ، حيث ان امكانات حل كهذا متوفرة لاعتبارات عديدة ، واما الاستمرار في سياسة البحث عن خطوة من التسوية على الجبهات الثلاث . لقد حاول النظام المصري البحث عن امكانات للخيار الثاني بمحاولة حل معضلة التمثيل الفلسطيني عبر حل معضلة الخلاف الاردني ـ الفلسطيني حول هذا التمثيل . فكان بيان الاسكندرية الذي صدر في ١٨ تموز (يوليو) ١٩٧٤ اثر زيارةقام بها الملك حسين الى القاهرة . والبيان هو عبارة عن اتفاق مصري ـ اردني ، باقتسام التمثيل الفلسطيني بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية . فالاردن يمثل الفلسطينيين من رعايا المملكة الاردنية الهاشمية ، في حين تمثل المنظمة البقية الباقية من الفلسطينيين . والبيان كان غامضا حول فلسطينيي الضفة الغربية والمجنسين بالجنسية الاردنية ، هل يعتبرون رعايا اردنيين وبالتالي يشملهم التمثيل الفلسطيني ام لا ؟ لقد اوضح اسماعيل فهمي ، وزير الخارجية المصري ، بعد الضجة التي اثيرت حول البيان ، ان الضفة الغربية تعتبر وديعة لدى الاردن ولكنه لم يوضح الموضع التمثيلي لفلسطينيي الضفة .(١)

رفضت منظمة التحرير الفلسطينية المعادلة المصرية للتمثيل الفلسطيني واصرت على اعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني . وقد تاكد هذا الاصرار في قرارات قمة الرباط التي نصت على ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وكان نتيجة ذلك ان طويت ـ مؤقتا ـ مسالة التمثيل الفلسطيني ، وانكفا النظام الاردني على نفسه ، وقذف بسلاح « سياسة الاردنة » لافشال قرارات الرباط بصدد التمثيل الفلسطيني .

مثلت قرارات الرباط نوعا من الاتفاق العربي على ضرورة البحث عن مسار للتسوية يشمل الجبهات الثلاث ، المصرية والسورية والاردنية ، عبر مؤتمر جنيف . ولكن القرارات اثارت معارضة اسرائيلية واميركية . واعتبرها الاسرائيليون والاميركيون معرقلة لمسيرة التسوية ، وتضع المصري في عجلاتها . وهنا تاتي دبلوماسية كيسنجر ، التي التفت على هذه القرارات وعلى مؤتمر جنيف ، وعملت عبر الاتصال الثنائي الاميركي ـ المصري على ارجاع مصر الى الخيار الاول ، عبر الاكتفاء بخطوة كبيرة ـ نوعا ما ـ على الجبهة المصرية مقابل الوعد بقطع خطوة مماثلة على الجبهة السورية ، وتاجيل البحث في المسالة الفلسطينية الى مرحلة قادمة .

كانت اتفاقية سيناء حصيلة مساومة غير متكافئة بين اطراف ثلاثة هي اسرائيل والولايات المتحدة ومصر . وكانت الولايات المتحدة اكبر رابح في هذه